



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>

Dr. Nazdar Abdullah
Mohammed Al-Mufti

The general directorate of
Nineveh Education

Email:

nazdaralabady110@gmail.com

07701640838

Keywords:

Al Jabiya meetings ,
budget policy ,
Aristocracy , Umayyad
ideology , tribal
intolerance

Article info

Article history:

Received 1.SEP.2023

Accepted 16.OCT.2023

Published 20.NOV.2023



Al-Jabiya Conference: Controversy of Caliphate and Tribal Authority in the Umayyad Era

A B S T R A C T

The Umayyad caliphate has adopted the military force as a key element for its ruling policies. Levant tribes have been such a force which has enabled the Umayyad caliphate to impose their position and dominance on the political system back then. This was clearly seen after the mysterious death of Mu'awiya ii before he was called heir; and this has left the Umayyad caliphate threatened to collapse after the nationwide including Bilad Al Sham have all pledged allegiance Abdullah Bin Al Zubair was named the Caliph. Therefore, the Umayyads with what is left from Bilad Al Sham tribes rushed to meet up in Al Jabiya area where the debate lasted for forty nights. It resulted in the consolidation of the Umayyad caliphate rule and its continuity through the pledge of allegiance to Marwan ibn al-Hakam as a representative of the Marwani branch excluding the Soufyani one from Bani Umaya. The Jabiya meeting had serious consequences for the whole state. Failing to avoid those consequences make the caliphate pay the price of more consequences and a fall.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol53.Iss1.3698>

مؤتمر الجابية جدل الخلافة وسلطة القبيلة في العصر الأموي

(٤١-١٣٢هـ/٦٦١-٩٤٧م)

أ.م.د. نازدار عبدالله محمد سعيد المفتي

المديرية العامة لتربية نينوى

الملخص

اعتمدت الخلافة الأموية القوة العسكرية لفرض سياستها وقد مثلت قبائل الشام أداتها الضاربة، ما مكنها من فرض مكانتها وامتيازاتها على النظام السياسي، وقد برزت هذه الأهمية بشكل جلي بعد وفاة معاوية الثاني (ت ٦٤ هـ / ٦٨٣م) بشكل غامض، دون أن يسمي ولياً للعهد، فأصبحت الأسرة الأموية قاب قوسين من السقوط، بعد أن بايعت أمصار الدولة لعبدالله بن الزبير أميراً للمؤمنين، بما فيها الشام، باستثناءات بسيطة، لذلك سارع الأمويون بما تبقى من القبائل الشامية

المالية لهم، للاجتماع في منطقة الجابية، وتأكيداً لغرض مكانتها ودورها وامتيازاتها، طال الجدل بين المكونات القبلية لأربعين ليلة، أسفر عن تثبيت الحكم الأموي واستمراره ببيعة مروان بن الحكم للخلافة، ممثلاً للفرع المرواني، مستبدين بذلك الفرع السفيناني من بني أمية. وكان لما أقرته القوى القبلية في الجابية، تداعيات خطيره على عموم الدولة، دفع فشل الخلافة في تجاوزها ثمن إستمرارها وسقوطها.

الكلمة المفتاحية : مؤتمر الجابية ، سياسة الموازنة ، أرستقراطية ، الايديولوجية الأموية ، العصبية القبلية

المقدمة

لم يكن تولي الأمويون للخلافة اسلوباً مضافاً لما اعتمده المسلمون أساليب تداول السلطة بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، انما منعطفاً مفصلياً في تاريخ الاسلام المبكر، عصف بما تعارف عليه المسلمون من سوابق تاريخية، اذ اعتمد معاوية بن أبي سفيان منذ أن تطلعت مطامحه للوصول الى الخلافة، اسلوباً اعتمد على معارضة الخلافة ومناجرتها عسكرياً مستغلاً تطورات الاوضاع في خلافة عثمان بن عفان (رض)، مبرراً لذلك، مدعوماً بقوى قبلية، أستطاع أحتوائها خلال فترة ولايته الطويلة على الشام، لذا قاد أول تمرد عسكري في تاريخ الدولة العربية الاسلامية الوليدة، ما أثار معارضه واسعة في معظم امصار الدولة قادتها اتجاهات فكرية مختلفة، فشل في أستيعابها لتقدمها عليه في الأفضلية والأحقية، دفعة للتقدم عليها واسكانها لادعاء أحقيته بفعل الارادة الألهية، والتي منحت سلطات لا تخضع لمعارضة او أنتقاد، اذ عدّ ذلك خروجاً على الارادة الألهية، بما سوغ له جعل الخلافة وراثية في اعقابها مدعوماً بذات القوى القبلية التي ساندته بالوصول الى الخلافة.

وفي الوقت التي ارضت هذه الأساليب تطلعاته للسلطة، إلا أنه ارسى بذور الأنقسام والضعف في أسس نظامه، لأنتقاد من اعقبه من الخلفاء للمهارات التي وظفها في أحتواء قبائل الشام وأعتمادها قوته الضاربة في الدفاع عن مشروعه السياسي، وهي القيادة والعصبية والتوازن، اذ سرعان ما ظهرت انعكاسات ذلك بمجىء شخصيات اوصلهم النظام الوراثي الى سدة الخلافة وهم فاقدين لشروطها ومؤهلاتها بما فاقم النعمة والمعارضة لدى الرأي العام الإسلامي، اسفرت عن مجازر، فتحت جرحاً لم يندمل في التاريخ العربي الاسلامي، زعزعت اركان النظام الوليد، جعلت الخليفة معاوية الثاني لا يقوى على المطالبة، فأعتزل الخلافة دون ان يسمي بديلاً أموياً، في ظرف كان عبدالله بن الزبير قد أعلن خلافته في الحجاز، وبايعته معظم أمصار الدولة بما فيها الشام، باستثناء جند الاردن معقل قبيلة كلب اليمانية فكان ذلك حدثاً مدوياً أشعر بني أمية بنهاية نظامهم، ما جعلهم يسارعون للاجتماع بقضيمهم وبمن بقى على الولاء لهم من قبائل الشام في منطقة الجابية، لأنفاذ ما يمكن إنقاذه، والاجتماع على مرشح للخلافة لديه القدرة والامكانية لوقف هذا الانهيار.

وقد أنتظم في الاجتماع الذي عقد في قرية الجابية سنة (٦٤٤هـ/٦٨٣م)، اتجاهات ذات رؤى مختلفة مدعومة بقوى قبلية ذات مصالح شخصية، وقد أسفرت حيثيات المؤتمر، وما دار فيه من نقاشات، حتى تم التوافق على مرشح، اسماً ومصالح ومكاسب وأمتيازات فرضتها القوى القبلية ثمناً لموقفها في دعم واستمرار النظام الأموي، وفرضت هيكلتها في النظام السياسي والعسكري للنظام، بما كان له نتائج كارثية مستقبلية أسهمت بذات الوقت بسرعة تفكك النظام وانهياره، بما وسم بأنه أقصر عمراً في تاريخ الأنظمة السياسية التي شهدتها الدولة العربية الاسلامية.

جدل الخلافة وسلطة القبيلة

تولى معاوية بن أبي سفيان الولاية على الشام بعهد من الخليفة عمر بن الخطاب (رض) سنة (١٨هـ / ٦٣٩م) (الزبيري، ١٩٥٣، ص ١٢٦) وأستطاع خلال ولايته الطويلة التي ناهزت العشرين عاماً من تألف قبائلها اليمينية والقيسية، بما أوتى من قدرة على تفهم العقلية القبلية، وذلك من خلال خصها بالأموال والأمتيازات فضلاً عن مصاهرة بعضها مستهدفاً ضمان ولائها وأعتماها قوته العسكرية لذلك يذكر عنه قوله ((أن مضر كاهل العرب، وتميماً كاهل مضر، وسعداً كاهل تميم، وهؤلاء كاهل سعد)) (المبرد، ١٩٥٦، ج ١، ص ٦٥) ويروي أن وفداً من تميم قدم على معاوية، فذفع لكل منهم مائة ألف درهم، وأعطى الحتات بن يزيد سبعين ألفاً، فلما علم الحتات بذلك، عاد الى معاوية، فقال له ((فضحتني في بني تميم، أما حسبي بصحيح؟ أو لست مطاعاً في عشيرتي؟ فقال معاوية بلى، قال فما بالك خسست بي دون القوم، فقال: إني أشترت من القوم دينهم، ووكلتك الى دينك، ورأيتك في عثمان بن عفان (رض)، فقال، وأنا فأشترت مني ديني، فأمر له بتمام جائزة القوم)) (الطبري، ١٩٦٩، ج ٥، ص ٢٤٢-٢٤٣).

من هذا المنطلق ساومت بعض القبائل معاوية لقاء دعمها له بمنحها الأمتيازات، فقد اشترط عليه حسان بن مالك، سيد قحطان في بلاد الشام أن ((يفرض لهم لألفي رجل ألفين ألفين، وإن مات قام أبنه أو ابن عمه مكانه، وعلى أن يكون لهم الأمر والنهي، وصدر المجلس، وكل ما كان من حل وعقد، فعن رأي منهم ومشورة)) (المسعودي، ١٩٤٨، ج ٣، ص ٩٥).

وعلى الرغم من أصطناع معاوية لقبائل اليمن بأعتبارها القوة الأكثر عدداً ونفوذاً، فوثق علاقته بهم عن طريق المصاهرة، ولم يكن يفرض في البداية لغيرهم في العطاء (الاصفاني، ١٩٦٠، ج ٢٠، ص ١٧١) ولكن ذلك لم يمنع من أتباع سياسة الموازنة بين مكونات الشام القبلية وأتجاهاتها، فأسترضاءاً لقبائل القيسية فرض لهم، واعتمدهم ضمن قوته القتالية (الاصفاني، ١٩٦٠، ج ٢٠، ص ١٧١) التي أتحدث خلفه حفاظاً على مصالحها وأمتيازاتها، وتقردها بالسيادة والنفوذ (قلهاوزن، ١٩٥٨، ص ١٢٦).

بهذه السياسة التي أعتمدت على منح الأمتيازات لقبائل الشام في العطاء والمشاركة في القرار فرض معاوية سلطته على قبائل الشام وأنصوت خلف أهدافه قوة عسكرية بلغت ستين ألف مقاتل (البلاذري، ١٩٧٩، ج ٥، ص ١٣٦) أعتمدها قوته الضاربة لتحقيق طموحاته في بلوغ سدة الخلافة فقد روي عنه قوله ((لازال أطمع بالخلافة منذ قال لي رسول الله: يا معاوية إذا ملكت فأحسن)) (ابن عبد ربه، ١٩٦٥، ج ١، ص ٣٦٤)، وفي رواية متأخرة، انه كان ((محباً للرئاسة مشغولاً بها)) (ابن الطقطقا، ١٩٦٥، ص ٩٢) فتهياً له الطرف لمعارضة الخلافة ومناجرتها عسكرياً مستثمراً تطور الاوضاع بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان (رض) سنة (٣٥هـ / ٦٥٥م) (المنقري، ١٩٦٢، ص ١٦٩)، اذ عاضدته قبائل الشام للخروج على الشرعية وأجماع المسلمين، ومواجهة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (٣٥-٤٠هـ / ٦٥٥-٦٦٠م)، في صفين سنة (٣٧هـ / ٦٥٧م) (المنقري، ١٩٦٢، ص ٤٧)، والجأت الى التحكيم لتصنع من معاوية ندأ للخليفة الشرعي (ابن قتيبه، ١٩٦٣، ج ١، ص ١٥٠-١٥٤)، افرزت مجرياته انقساماً في صفوف جند الخلافة، لم يتمكن أمير المؤمنين من توحيد صفوفهم حتى أستشهاده (رض) سنة (٤٠هـ / ٦٦٠م) (الاصفاني، د.ت، ص ٢٥-٣٠).

ورث الامام الحسن بن علي (رض)(٤٠-٤١هـ / ٦٦٠-٦٦١م)، ذات الظروف القلقة والمضطربة، بما أفضل مساعيه في فرض السيطرة المركزية على الشام المتمرد (الطبري، ١٩٦٩، ج ٤، ص ١٣١) لعدم أنصياح جنده لأرادته (الدينوري،

١٩٦٠، ص ٢١٦-٢١٧) فأثر حقن الدماء، وانتهاء حالة الحرب بين المسلمين، والتخلي عن الخلافة لمعاوية (خليفة بن خياط، ١٩٦٧، ج ١، ص ١٨٧).

وبذلك حقق معاوية هدفه بالوصول الى الخلافة (٤١-٦٠هـ/٦٦١-٦٧٩م) بفعل القوة العسكرية محدثاً متغيراً فاصلاً في التاريخ المبكر للإسلام السياسي، عصف بكل ما تعارف عليه المسلمون من سوابق تاريخية في تداول السلطة القائمة على الشورى والانتخاب والبيعة (الطبري، ١٩٦٩، ج ٤، ص ٢٣١)، مؤسساً بذلك اعتماد الحكم على القوة العسكرية واستمراره مرتبطاً بقوتها وولائها وتماسكها، فأتاح لها التدخل في سياسة الدولة والعمل على تغييرها، وأضحت القبائل، وهي المورد المعتاد للمقاتلة في هذا العصر، تمثل طبقة عسكرية وسياسية خاصة تتاحرت من أجل التحكم بالسلطة، واصبحت العلاقة بين الخلافة وقوتها العسكرية تحكمها المصالح السياسية والاقتصادية للقبيلة، ومن خلال ذلك استطاع معاوية من إنتزاع موافقتهم على قبول الأنتقال من البيعة المطلقة الى البيعة المقيدة في البيت الأموي ممهداً لابنه يزيد بولاية العهد، معتمداً على حلفائه من قبائل الشام، وفي طليعتهم حسان بن بحدل الكلبي، زعيم اليمانية في الشام، والضحاك بن قيس الفهري، زعيم القيسية (المسعودي، ١٩٤٨، ج ٣، ص ٣٦)، والى ذلك أشار احد شعراء اليمانية بقوله لمعاوية ((أنت أمير المؤمنين، فاذا مت، فأمير المؤمنين، يزيد، فمن أبي فهذا، وأخذ بقائم سيفه فسله)) (المسعودي، ١٩٤٨، ج ٣، ص ٣٧) وقال شاعر القيسية مسكين الدارمي

بني خلفاء الله مهلاً فأتما بيوتها الرحمن حيث يريد

إذا المنبر الغربي خلاه ربه فأن أمير المؤمنين يزيد (الاصفهاني، ١٩٦٠، ج ٢، ص ١٧٦)

مما لاشك فيه ان مقاصد قبائل الشام في مسانده معاوية في نقل الخلافة الى ابنه يزيد على السابقة والانتخاب والبيعة جاء من موقع الاستمرارية في الحفاظ على مصالحها ومكانتها في النظام، فكانت سنداً له في فرض سياسته على الأمصار المعارضة لهذا التحول في اساليب تداول السلطة، لاسيما في العراق والحجاز (ابن عبد ربه، ١٩٦٥، ج ٤، ص ٣٦٤) وبذلك ربط معاوية استمرار النظام بقوة قبائل الشام وولائها وتماسكها، فكان ذلك مسوغاً لتدخلها في سياسة الدولة وتغييرها وتناحرها من أجل التفرد بالسلطة، ومن هذا المنطلق اوصى معاوية خلفه يزيد ((أنظر أهل الشام، فأنهم بطانتك وظهارتك، وقد بلوتهم وأختبرتهم، فهم صبر عند اللقاء، حماة في الوغى، فأن رابك أمر من عدو يخرج عليك، فأنتصر بهم، فاذا أنتصرت بهم، فأردهم الى بلادهم يكونوا بها الى وقت الحاجه اليهم)) (ابن اعثم الكوفي، ١٩٦٩، ج ٤، ص ٢٦٣) ما يؤشر أن مهامهم حماية النظام والدفاع عنه إزاء معارضيه، لذا لم تكن قبائل الشام بغافلة عن مكانتها ودورها وفضلها على استمرار الحكم الاموي، اذ قال مالك بن هبيرة السكوني ((والله لنحن أغنى عن معاوية من معاوية عنا، وإنا لنجد في قومه منه بدلاً، ولا يجد منا في الناس خلفاً)) (الطبري، ١٩٦٩، ج ٥، ص ٢٧٨).

هذه المصاهرة بين النظام وقبائل الشام، جعلها تتضوي تحت لواء الخدمة العسكرية، وتمنح ولاءها للأمويين تحقيقاً لأهدافهم (ابن قتيبة، ١٩٦٣، ج ١، ص ١٦٣).

وبذلك أرسى معاوية أسس النظام الأموي المستند على العصبية القبلية قوةً أعتدها في تحقيق أهدافه، أضحت ثوابتاً لمن أعقبه، وغفل انه بذر عوامل تفكك النظام وضعفه، بعد أن افلتت من قبضة خلفائه ما أتصف به من مؤهلات مكنته من احتواء العصبيات القبلية على مختلف إتجاهاتها.

إن البيعة ليزيد تحدي صارخ للمبادئ الاسلامية في الحكم التي اسس على السابقة والقدمة، فهو غير مؤهل للخلافة ويفتقد لشروطها (البلازري، ١٩٧٩، ج ٥، ص ١٣٠)، إذ وسمه أولاد كبار الصحابة كالإمام الحسين بن علي (عليه

(السلام)، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن عباس (رض)، بأنه وابوه من الطلقاء، والخلافة لا تجوز فيهم (الطبري، ١٩٦٩، ج٣، ص٦١).

وبدون الدخول في حيثيات الأحقية، التي اسهب فيها المؤرخون والباحثون المحدثون فقد تولى يزيد الخلافة (٦٠-٦٤هـ/ ٦٧٩-٦٨٣ م) وهو ذو سلطة منقوصة وهشة لأفتقاده إجماع الأمة، ومعارضتها لبيعته التي حددها معاوية وسمى له شخصياتها (الطبري، ١٩٦٩، ج٥، ص٣٢٢-٣٢٣).

جنح يزيد في إطار الصراع التأسيسي الى فرض الإيديولوجية الأموية معتمداً القبائل التي افتقدت للمرجعية الدينية، وارتبطت مصيرياً بالنظام، بما هباً له القوة التي استطلت الحرمات ودمرت عرى الروابط القبلية وعلاقات الرحم والقرابة، وفرقت الأمة.

اذ أن سياسته تجاه ألد البيت (عليهم السلام)، واستشهاد الأمام الحسين (عليه السلام)، وذرية الرسول (صل الله عليه وسلم) الى حد الأستئصال في موقعة الطف في محرم (٦١هـ/ ٨٦٠م) (مصعب ابن الزبير، ١٩٥٣، ص٤٠) احدثت إنشاقاً في الضمير الأسلامي، وجرحاً لم يندمل حتى الآن.

وفتح استشهاد الامام الحسين وذريته (عليهم السلام) المجال واسعاً ليزيد لأنتهاك المحرمات، اذ جهز جيشاً قوامه اثنا عشر الف مقاتل من جند الشام وحصراً من القبائل اليمانية (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص٣٤٠) بقيادة مسلم بن عقبة بن رباح بن اسعد المري، قائد عسكري من الدهاة القساة (ت ٦٤هـ/ ٦٨٣م)، (الطبري، ١٩٦٩، ج٥، ص٤٩٥) لاستباحة مدينة الرسول (ص) التي حرماها بعد الهجرة (هشام جعيط، ٢٠٠٧، ص١٠٦) في موقعة الحرة، في ذي الحجة سنة (٦٣هـ/ ٦٨٣م) وابعها لجنده ثلاثة أيام، عاثوا فيها فساداً (الطبري، ١٩٦٩، ج٥، ص٤٨٧)، ولغرض تركيز الأيديولوجية الأموية تعرض يزيد لكل المحرمات فأنتهكها لغرض الطاعة وقمع المعارضة، لذلك لم يتراجع عن حصار مكة بجيش الشام وبقيادة الحصين بن نمير السكوني، لمواجهة عبدالله بن الزبير العائد بالبيت الحرام (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص٣٣٩)، إذ رفع مقاتلة الشام حرمة البيت وحرمة الكعبة، بعد حصارها لأكثر من شهرين، وقصفها بالمجانيق حتى احترقت الكعبة وتصدعت، فتكسرت حرمتها كرمز من رموز الاسلام (الطبري، ١٩٦٩، ج٥، ص٤٩٨)، وبقي عليها الحصار، حتى ورد قائد الجيش خبر نعي يزيد بن معاوية في ربيع الاول سنة (٦٤هـ/ ٦٨٤م) (الطبري، ١٩٦٩، ج٥، ص٤٩٨-٤٩٩).

فكان ذلك ثالث المحرمات التي ارتكبها يزيد، مزق من خلالها الأمة وقضى على روابطها، وأمات الشرعية، فبموته أنهار الفرع السفيني (البلاذري، ١٩٧٩، ج٧، ص٢٣٣).

عصف يزيد بسياسته القمعية التي اباحت له انتهاك المحرمات لغرض فرض الايديولوجية الأموية، بكل الروابط القبلية، وأخل بالموازنات التي خبرها والده، التي قامت على حد قوله ((أني لا أضع لساني حتى يكفيني مالي، ولا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي، فاذا لم أجد من السيف بد ركبته ، ولو أن بيني وبين الناس شعره ما أنقطعت، كانوا اذا مدوها أرضيتها، واذا أرضوها مددتها)) (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص١١٥-١١٦).

وعلى الرغم من ذلك فبموت يزيد سنة (٦٤هـ/ ٩٨٣م) تغيرت الخارطة السياسية للخلافة الأموية، إذ انكفأت وتقلص نفوذها السياسي والشرعي، فلم تتعدى سلطتها حدود الشام، فقد فشل الجيش الأموي بالقضاء على ثورة عبدالله بن الزبير في الحجاز (اليعقوبي، ١٩٦٠، ج٢، ص٢٥٣) الذي أعلن نفسه خليفه وتسمى بأمر المؤمنين (اليعقوبي، ١٩٦٠، ج٢، ص٢٥٥)، وبايعته أمصار الكوفة والبصرة ومصر وخراسان واجناد الشام ماعدا الاردن، وكان عليها حسان بن بحدل الكلبي (ابوتمام، ١٩٢٢، ص٧٦).

تولى معاوية بن يزيد (٦٤هـ / ٩٨٣م) بمساندة القبائل اليمانية التي ضمنت له الخلافة بفعل المكانة الاقتصادية والسياسية التي تمتعوا بها في عهود أسلافه (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص١٣٢) ألا أن الخليفة الجديد لم يكن قادراً على التعامل مع التبعات التي أورتها له سياسة أبيه، إذ أشار في خطاب البيعة قوله ((إن اعظم الأمور علينا، علمنا بسوء مصرعه، وقبح منقلبه)) (اليقوي، ١٩٦٠، ج٢، ص٢٥٤).

لذلك لم يستطيع تحقيق آمال الأمويين في السيادة والحكم، فضلاً عن موقفه من توريث الخلافة التي انكرها ودعا إلى نظام الشورى (اليقوي، ١٩٦٠، ج٢، ص٢٥٤)، لكنه توفي بعد فترة حكم قصيرة لم تتجاوز أربعين يوماً (الزبيري، ١٩٥٣، ص١٢٨)، ولم يستخلف أحد بعده (اليقوي، ١٩٦٠، ج٢، ص٢٥٤)، وكانت وفاته كأبيه يلفها الغموض، فقيل مات مسموماً أو بالطاعون الذي يفتك بالكثيرين عند الحاجة (ابن الاثير، ١٩٦٥، ج٤، ص١٣٠)، عن عمر ناهز الثلاث والعشرون سنة (الطبري، ١٩٦٩، ج٧، ص١٧٠).

وبذلك هيأت هذه الظروف للقوى القبلية الشامية التي تمثل عماد القوة العسكرية الفرصة لتقرير مصير بني أمية، وأصبح الوضع كما قال الشاعر أرثم الفزاري.

إني أرى فتنة تغلي مراجلها والملك بعد أبي ليلى لمن غلبا (السدوسي، ١٩٦٠، ص٣١)

أما في دمشق فقد كان الوضع أكثر تأزماً لاسيما أن موت معاوية الثاني المفاجيء والمسكوت عنه (خليفة بن خياط، ١٩٦٧، ج١، ص١٣٢)، قد عرض مصير الأمويين بفرعهم (السفياني والمرواني) إلى كثير الاحتمالات، بعد أن أدت سياسة يزيد إلى أختلال التوازنات، وإذكاء العصبية بين القبائل المتنافسة التي غاب عنها البيت الأموي (الطبري، ١٩٦٩، ج٧، ص٣٦).

بعد أن افلتت من قبضتهم ثالوث السياسة التي قامت عليها خلافتهم، وهي القيادة والعصبية والتوازن، فأصبح مصير بني أمية بعد هذه التطورات، تحده المصالح القبلية العليا المنقسمة الولاء بين الزبيرية والأموية. إذ تجاذب الموقف السياسي، الضحاك بن قيس، وحسان بن مالك (ابن عساکر، ١٩١٣، ج٧، ص١٠).

إذ استغل الضحاك الفهري (أبو عبدالرحمن الضحاك بن قيس بن خالد الفهري القرشي (٤-٦٤هـ/٦٢٥-٦٨٣م)، كان أميراً جواداً شجاعاً، تردد ابن الزبير وانكفائه في الحجاز، وقوته القبلية في الشام، لدعوة القبائل القيسية لبيعتهم (ابن عساکر، ١٩١٣، ج٧، ص٩)، إلا أن خشيته من قبائل اليمن، الكبيرة في الشام، لاسيما الكلبية، جعلت مواقفه متأرجحه بين الأمويين والزبيريين، ما منعه من اتخاذ قرار (الاصفهاني، ١٩٦٠، ج١٩، ص١٣٩-١٤٠)، في حين تضاعف نفوذ القبائل اليمنية، لاسيما بعد أن بايعت اجناد حمص وفلسطين لابن الزبير (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص١٢٨-١٢٨) وادى هذا التطور إلى اضعاف نفوذ حسان بن مالك الكلبى واضطر للخروج من الأردن نحو الجابية (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص١٣٢-١٣٣)، وفي خضم هذه الأحداث قام ابن الزبير، بأخراج الأمويين من الحجاز فتوجهوا إلى الشام (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص١٣٢)، فكان عامل الزمن المعيار الحاسم لتقرير مصير بني أمية، لذلك سعى حسان بن مالك الكلبى لاستنهاض ما تبقى من قبائل الشام الموالية، وزجهم في حركة دعائية ضد ابن الزبير وتكريس الشرعية لولي العهد، خالد بن يزيد (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص١٣٢) إلا أن تواجد مروان بن الحكم في هذا الطرف المتأزم، أستطاع قلب الموازنات القبلية على صعيد الموالات لابن الزبير من جهة وسعي قبائل كلب للبيعة لخالد بن يزيد، من منطلق العصبية باعتبارهم أحواله، وحرصاً على استمرار مكانتهم وامتيازاتهم. إذ مثل مروان بن الحكم كبير الأمويين في هذه الفترة مدعوماً ببني العاص الأكبر عصبية من بني سفيان (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص٥٢)، فكان يفاخر بكثرة عدد بني العاص، وقلة عدد آل أبي حرب، بقوله ((فأني أبو عشره، وأخو عشره، وعم عشره)) (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص٦٤).

استناداً الى ذلك نجح في أن يكون محوراً ضمن المحاور المتصارعة على منصب الخلافة ، من خلال سعيه الى لملمة القوي الموالية والمتردة مسفراً عن طموحه في ملئ الفراغ (شعبان، ١٩٨٣، ص١٠٥)، فأستطاع إستمالة الضحاك بن قيس أحد أبرز القوي المسيطرة على دمشق (البلاذري، ١٩٧٩، ج٧، ص٣٦٠)، الذي أبقى على وشائج ولائه للأمويين، فأجتمع بهم في دار الأمانة، واعتذر اليهم (الطبري، ١٩٦٩، ج٧، ص٣٦٠)، ودعاهم للأجتماع في الجابية (١٦٤هـ/ ٦٨٣م) لأختيار أحدهم للخلافة (ابن عساكر، ١٩١٣، ج٧، ص٣٦٠)، حرصاً منه على مراعاة الكلبيين بأختيار أحد مستقراتهم لهكذا حدث.

كان الاتجاه اليمني (الكلبي) خاصة، يسعى لتوليه خالد بن يزيد، بدافع العصبية القبلية، بأعتبارهم أخواله، وحرصاً على استمرار الخلافة في بني أمية والفرع السفيناني، فضلاً عن أستمرار مكانتهم و أمتيازاتهم التي تمتعوا بها في العهود السابقة ما دفعهم للتشديد على عدم مبايعه مروان بن الحكم، لعصبته الكبيرة والقوية قياساً للفرع السفيناني، بما يهدد مكانتهم وأمتيازاتهم، حسب قول مالك بن هبيرة السكوني (ابن ابي حديد، ١٩٦٥، ج٦، ص١٦٠)، ولميوله للقبائل القيسية (الطبري، ١٩٦٩، ج٧، ص٣٨)، وبذلك اتفقت قبائل الشام ورموزها النافذة على المبدأ وهو إستمرار الخلافة في بني أمية، على الرغم من شيوع بيعة ابن الزبير في معظم أمصار الدولة بما فيها الشام، معقل الخلافة الأموية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن أختلاف الرؤي القبلية التي حددتها المكانة والمصالح، بقيت متأرجحة الولاء خشية ضياع الفرصة التاريخية التي صدرتهم لتقرير المصير، إذ تراجع الضحاك بن قيس الفهري عن حضور الجابية، بما يمثله من ثقل قبلي وسياسي لسيطرته على دمشق، وأستقراره بدار الأمانة، كحاكم مؤقت بتوصية من معاوية الثاني (الطبري، ١٩٦٩، ج٧، ص٣٨).

ويبدو أن تردد الضحاك بين الولاء لابن الزبير الذي أعلن مبايعته، وارتباطه تاريخياً ببني أمية اذ شارك في موقعة صفين الى جانب معاوية ،وكان اميراً على أهل دمشق، ثم ولاء معاوية أميراً على الكوفة سنة (٥٣هـ/٦٧٢م)، ثم عزله وولاه على دمشق وبقي والياً عليها حتى سنة (٦٤هـ/٦٨٣م)، وبعده وفاة معاوية الثاني بايع لعبدالله بن الزبير بالخلافة. (الذهبي: تاريخ الاسلام، ١٣٣/٥)، يسوغه ضبابيه رؤاه المستقبلية، إذ لم يشأ إن يمنح الفرصة لقبيلة كلب، لبيعة خالد بن يزيد للخلافة (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص١٣١)، فيحضون بالشرف والمكانة والأمتيازات، فضلاً عن توهمه برجحان ميزان القوي لصالح ابن الزبير (ابن سعد، ١٩٦٦، ج٥، ص٤٠)، وقد أستغل بنو أمية وعلى رأسهم مروان بن الحكم هذه النزعة لدى الضحاك، مستهدفين إخراجهم من دمشق، إذ أنتقده عبيد الله بن زياد بحصر نفسه فيها، ودعاه لأختيار ناحية أخرى، يدعو فيها لنفسه، فتأنيه الناس من كل أوب، فهو سيد قريش وكبيرها (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص١٣١)، ونجحت هذه المساعي في إخراجهم من دمشق، والخروج الى مرج راهط، ناحية تبعد عن دمشق عدة أميال، (ياقوت الحموي، ١٩٥٧، ج٥، ص١٠٦)، مخليا العاصمة لبني أمية (البلاذري، ج٥، ص١٣١-١٤١)، ومؤجلاً لمواجهة لحين وصول خصومه من اليمانية من تقرير مرشحهم للخلافة من بني أمية في الجابية.

التثم بنو أمية بفرعهم السفيناني والمرواني في الجابية بأسناد من القبائل اليمانية وفي مقدمتهم كلب، وحليفاتها اليمانية مثل غسان والسكاسك والسكون وطى والقين وتنوخ (القلقشندي، نهاية الارب في معرفة أنساب، ٦٥-٧٥) ينظر القبائل المشاركة في الجابية، (الطبري، ١٩٦٩، ج٧، ص٣٩)، وتزعم هذه الجموع حسان بن مالك، الذي تعجل بإعلان نفسه خليفه لضمان بقاء الخلافة الأموية واستمرارها، تحسبا لأي طارئ، وبويع على ذلك (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص١٢٨)، حتى يحسم الجدل شخصيه الخليفة، إذ تنافس على ذلك شخصيتان من البيت الأموي مختلفا الفروع. وهما خالد بن يزيد، ممثلاً للفرع السفيناني، والمقرب من حسان بن مالك، ومروان بن الحكم الممثل للفرع المرواني، وعصبيه بني العاص، مدعوماً من بعض القبائل اليمانية، التي اعتبرته الأوفر حظاً لأنه سيد قريش وفرعها (الطبري، ج٧، ص٤١).

أعتمد المجتمعون ثلاثة معايير للتفضيل بين المرشحين، قامت على الإرث التاريخي، والعصبية، والسن، إلا أن حرص القبائل المجتمعة على مصالحها وخياراتها، أخرت الحسم لما يناهز الأربعين ليلة، على الرغم من حرجة الموقف (البلاذري، ١٩٦٩، ج٥، ص١٢٨)، وعلى الرغم من أفتراق الآراء والمواقف إلا أن مروان بن الحكم كان الأوفر حظاً من خالد بن يزيد، وفق ما أشرنا إليه من معايير لدى قبائل الشام الموالية، فأرثه التاريخي يرتبط بالخليفة عثمان بن عفان (رض)، وصهره (الطبري، ١٩٦٩، ج٧، ص٧)، فضلاً عن محاولة مد الأواصر مع المعارضة لاسيما في الحجاز، لما خلفته سياسة يزيد من تداعيات، ذلك ان مروان تربطه علاقات، مع أهل المدينة، وآل البيت (عليهم السلام)، ابان ولايته على المدينة في عهد معاوية، وبقائه فيها في خلافة يزيد، حتى تم طرد منها (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص١٣)، في حين تحمل خالد بن يزيد والسفيايون عامة، وزر سياسة أسلافهم الذين أستحلوا الحرمات وعصفوا بالروابط العشائرية والقبيلية ما هدد بانهييار نظامهم السياسي (خليفة بن خياط، ١٩٦٧، ج١، ص٣٠٩) فضلاً عن ذلك فأن مروان ومن والاه، تفاخروا بأن بنو الحكم الاقوى عصبية بين الأمويين، فقد أشتهر الحكم بكثرة الأولاد، فقد كان لمروان واحد وعشرون أخوا (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص١٦٠)، شارك بعضهم في الحياة السياسية والادارية منذ خلافة عثمان بن عفان (رض) (٨١)، وبلغ ابناء مروان عشرة أولاد (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص١٦٠)، وفي رواية للبلاذري ذكر أن أسرة مروان التي خرجت من المدينة بعد طردها بلغ تعدادها الف رجل مع مواليمهم (الطبري، ١٩٦٩، ج٧، ص٥).

ولاشك ان هؤلاء المرتبطين به نسباً و ولاءً مثلوا ثقلاً عشائرياً وسياسياً لدعم مروان بالوصول الى الخلافة، وهذا ما جعل البعض من بقية العشائر، التوجس من مسانده، فقد حذر مالك بن هبيرة السكوني الكندي، من قادة الجيش الاموي شارك في معركة صفين وفتح مصر، وكان أمير جيش معاوية ضد الروم (ابن حجر العسقلاني، الاصابة في معرفة الصحابة، ٤٨/٣)، قريبه الحصين بن نمير من مغبة السكوني الكندي، احد قادة الجيش الاموي قاتل في معركة صفين، وشارك في استباحة المدينة المنورة في خلافة يزيد بن معاوية، وحاصر عبدالله بن الزبير في مكة، (ت٦٧٧هـ/٦٨٦م) (البلاذري، انساب، ٤٢٣/٦)، دعمه لمروان بقوله ((والله لئن أستخلف مروان ليحسدنك على سوطك وشارك نعلك، وظل شجره تستظل بها، إن مروان أبو عشيره أخو عشيرة وعم عشيره، فأن بابعتموه كنتم عبيداً لهم (الطبري، ١٩٦٩، ج٧، ص٣٨) ما يعني قدرته على أحتواء العصبية الشامية و ألامساك بزمامها.

اما خالد بن يزيد المنتسب الى الفرع السفيايني من بني أميه فلم تعد أسرته تمثل ثقلاً سياسياً وعشائرياً، فلم تظهر الاحداث شخصيات سفياينية بمستوى معاوية، وكان له شقيقان هما عتبه ومحمد (ابن الكلبي، ١٩٨٣، ج١، ص١٨٦-١٨٧)، ولم يكن لهم من الاعقاب من كان له دور في الحياة السياسية، باستثناء يزيد الذي قدمه والده على أخويه عبدالله، وعبدالرحمن (خليفة بن خياط، ١٩٦٧، ج١، ص٣١٩)، اما الوليد بن عتبه فقد ولى المدينة (ابن الكلبي، ١٩٨٣، ج١، ص١٨٦-١٨٧)، ومحمد له ابن واحد، تولى المدينة ايضاً بعد عزل الوليد (البلاذري، ١٩٧٩، ج٤، ص٣٥٥-٣٥٦)، وعلى الرغم من أن المصادر تذكر أن ليزيد أحد عشر من الأبناء (الطبري، ١٩٦٩، ج٧، ص٣٦)، إلا أن معظمهم كانوا في هذه الفترة صغاراً لا جدوى لهم في أزمة الصراع والتنافس بين بني أميه على الخلافة. (يذكر الطبري حسب قول المسعودي، ١٩٤٨، ج٣، ص٢٩) رواية تؤشر ضعف العصبية السفياينية وخفوت دورها أمام العصبية الشامية الكبرى اذ يذكر أن الضحاك بن قيس الغساني، زج في سجنه سفيان بن الابرد الكلبي، ويزيد بن أبي النميس الغساني، والوليد بن عتبه، فأخرجت كلب سفيان بن الابرد، وأخرجت غسان يزيد بن النميس، فقال الوليد ((لوكنت من كلب أو غسان أخرجت)) وبذلك أفتقد خالد بن يزيد عصبية أسرته التي كان من الممكن ان ترجحه على منافسه.

اما معيار السن وتراكم الخبرة، فقد واجه اعتراض اتجاهات مختلفة ومنها الأموية عند عزم معاوية تولية ابنه يزيد الخلافة، ولم يزل حدثاً، فقد أعترض مروان بن الحكم على قرار معاوية بقوله له ((أعدل عن تأميرك الصبيان، وأعلم أن لك من

قومك نظراء)) (المسعودي، ١٩٤٨، ج٣، ص٢٩)، فكان لسياسته إنعكاسات كارثية على الأمة الإسلامية ونظامها السياسي، لم تشأ قبائل الشام الموالية تكرارها فقد كان مروان بن الحكم، شيخ بني أمية، وفقاً لعصبيته، بينما لم يبلغ خالد بن يزيد العشرين من عمره (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص١٣٧)، و إذ أعتمدت السوابق التاريخية التي تعارف عليها العرب، فهي تلازم الرئاسة مع الشيخوخة أو كبار السن (٩٣)، والى ذلك أشار روح بن زنباع، أحد أقطاب الجابية بقوله :

((أفنبايع الصغير وندع الكبير)) (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص١٣٥).

وبعد جدال طال ما يناهز الأربعين ليله، اتفقت الاتجاهات القبلية الموالية لبني أمية في الجابية على اختيار مروان بن الحكم للخلافة (الطبري، ١٩٧٩، ج٧، ص٤٣)، أستناداً الى المعايير التي اشرنا اليها، فضلاً عن حراجه الموقف، إذ وجدوا في مروان القدرة على ترميم ما صدعته سياسة يزيد على مستوى التوازنات القبلية والعشائرية، وكان هذا الأجماع مدعاة لرضوخ حسان بن مالك والتخلي عن مرشحه خالد بن يزيد، مسوغاً ذلك بقوله له ((إن الناس قد أبوك لحدائث سنك، وإني والله ما أريد هذا الأمر إلا لك، ولأهل بيتك، وما أبابع إلا نظراً لكم)) (الطبري، ١٩٧٩، ج٧، ص٣٨)، ما أصاب خالد بخيبة أمل لتخلي خاله عنه، واتهمه بالعجز (الطبري، ١٩٦٩، ج٧، ص٣٨)، واشتركه بمؤامرة لأقصاء البيت السفيناني (الطبري، ١٩٦٩، ج٧، ص٣٨).

وبذلك أستطاعت قبائل الشام (اليمانية) خاصة تثبيت الحكم الأموي وأستمراره، مستغلة ذلك بفرض مكانتها وأمتيازاتها وشروطها على السلطة، فكان من شروط حسان بن بجدل الكلبي لبيعة مروان بن الحكم للخلافة، هي أن يكون خالد بن يزيد ولياً للعهد، وتعيينه أميراً لحمص. وعمرو بن سعيد ولي عهد ثاني وتعيينه أميراً على دمشق (اليقوت، ١٩٤٨، ج٢، ص٢٥٦)، ترضية للفرع السفيناني من جهة ولقبيلة كلب الداعمة له من جهة أخرى.

وكان من شروطهم أن يمنحوا نفس الأمتيازات التي كانوا يتمتعون بها في عهد الخلفاء السابقين وهي أن ((يفرض لألفي رجل الفين الفين، وان مات قام أبنه او ابن عمه مكانه وعلى أن يكون لهم الأمر والنهي وصدر المجلس، وكل ما كان من حل وعقد فمن رأي منهم ومشوره)) (المسعودي، ١٩٤٨، ج٣، ص٩٥)، وأشترط الحصين بن نمير السكوني على مروان ((ان ينزل البلقاء من كان بالشام من كنده، وأن يجعلها لهم مأكلة، فأعطاه ذلك)) (الطبري، ١٩٦٩، ج٥، ص٥٤٤)، البلقاء : كورة من أعمال دمشق بين الشام ووادي القرى فيها قري كثيرة ومزارع واسعة (ياقوت الحموي، ١٩٥٧، ج١، ص٤٨٩)، واستناداً لذلك سلم حسان بن بجدل الكلبي الذي تسمى بالخلافة اربعين ليله الى مروان بن الحكم، قائلاً:

فألا يكن منا الخليفة نفسه فما ناله إلا ونحن شهود (ابو تمام، ١٩٢٢، ص١٠٧)

وهكذا بوبع لمروان بن الحكم بالخلافة في الثالث من شهر ذي العقدة سنة (٦٦٤هـ/ ٩٨٣م) (البلاذري، ١٩٧٩، ج٥، ص١٣٩) بعد مخاض عسير نجح في حل التنافس بين أقطاب الأسرة الأموية، وتوحيد القبائل الموالية لها.

كان على القبائل اليمنية بعد أن أقرت مكانتها وأمتيازاتها ودورها في تقرير نظام الحكم، أن تعمل على تثبيت الكيان السياسي للحكم الأموي أمام معارضه في الشام ممثلاً بالقبائل القيسية التي بايعت لعبد الله بن الزبير، ما يؤشر المواجهة بين الكتل القبلية التي مثلت عماد القوة العسكرية الاموية بعد أفتراق مصالحا وولاءاتها (خليفة بن خياط، ١٩٦٧، ج١، ص٢٥٥)، التي افرزت تنصيب خليفتين للأمة الإسلامية احدهما في الحجاز والآخر في الشام، وكل منهما تقاثل لإثبات أحقيته وشرعيته(يذهب البعض من المؤرخين أن عبدالله بن الزبير، يمثل الخليفة الشرعي، وان مروان بن الحكم خارجاً عليه، من منطلق أن البيعة له أولاً، الماوردي: الماوردي، ١٩٧٨، ص٩)، وهكذا التقى الطرفان في موقعه مرج راهط ، (منطقة بنواحي دمشق (ياقوت الحموي، ١٩٥٧، ج٥، ص١٠١)، سنة(٦٦٤هـ/٩٨٣م) (الطبري، ١٩٦٩، ج٥، ص٥٣٥-

(٥٣٧)، أسفرت عن هزيمه منكره ومقتله كبيره للقيسيين (الطبري، ١٩٦٩، ج٥، ص٥٣٤)، اذ قاتل اليمانية بقوة لتثبيت الحكم الأموي، وأخرجه من مأزقه.

حققت مرج راهط نتائج أنيه لصالح الحكم الأموي، إلا انها شتت القوة العسكرية التي أعتدها الامويين اداة ضاربة لتنفيذ سياستهم، فضلاً عن انها عمقت العداء التقليدي بين المكونات القبلية، فأنقسم العرب في كل مصر من أمصار الدولة، الى يمانية ومضريه، ذلك ان اليمانية تثبتت أحييتها في تقرير السياسة الأمويه لدورها وفضلها، في حين لم ينسى القيسيون هزيمتهم وقتلاهم، ينظر من قتلى القيسية (ابو تمام، ١٩٢٢، ص١٧)، مما عمق الصراع بين الطرفين (دكسن، ١٩٧٣، ص١٤٤)، وفي ذلك قال زفر بن الحارث

اتذهب كلب لم نلها رماحنا وتترك قتلى راهط هي ما هيا

لعمري لقد أبتت وقية راهط لمروان صدعاً بيننا متنائيا (ابوتمام، ١٩٢٢، ص٢٦)

وهكذا بذر المروانيون وحلفائهم من اليمانية أسس الصراع القبلي الذي لم يفلح خلفائهم في الإمساك به وإعادة التوازنات القبلية، ما شكل تهديداً مستداماً لأمن الدولة، واستقرار الخلافة، اذ أستعرت الحروب القبلية ممثلة بأيام العرب قبل الإسلام (ابن الاثير، ١٩٦٩، ج٤، ص٣١٧)، فضلاً عن أنها اصبحت مادة لقوى المعارضة، والطامحين الى السلطة (علي، ١٩٥٩، ص٤٠٦)، ما اشاع الفوضى وعدم الأستقرار على الجبهة الداخلية التي أستنزفت قوى الدولة ومواردها، فأل الأمر الى سقوطها بفعل أحدى القوى القبلية التي مثلت أحد اركان الخلافة الأموية وديمومتها (الطبري، ١٩٦٩، ج٧، ص٣٦٩).

الخاتمة

اعتمد معاوية بن أبي سفيان على قبائل الشام قوة عسكريه لتحقيق طموحه بالوصول الى الخلافة مستحدثاً اسلوباً جديداً في أساليب تداول السلطة التي أقرتها السوابق التاريخية وقد ساندته هذه القبائل بفعل المكانة والأمتيازات بفرض سياسته وارادته على أمصار الدولة، ودعمته بالانتقال بالنظام السياسي المبكر من الشورى الى الوراثة، من خلال عهده لولده يزيد في ولاية العهد، وعلى الرغم من معارضته من قبل اتجاهات مختلفة، لفقدان يزيد لشروط الخلافة فضلان عن حداثة سنة، لذلك مثلت فترة خلافته منعطفاً فارقاً في تاريخ الامه، بما ارتكبه من كوارث وانتهاك للحرمات، حفرت جرحاً في ضمير الأمة لم يندمل حتى اليوم. فمثلت وفاته المفاجئة المسكوت عنها، عبئاً ثقيلاً على خليفته معاوية بن يزيد الذي أفتقد لأليات التعامل مع هذا الإرث الثقيل فأثر الاعتزال، ثم غيبه الموت المختلف فيه، دون أن يسمي خلفاً له، ما اوقع الخلافة الأموية في اشد مراحلها حرجة وخطورة، اذ أصبحت قاب قوسين من السقوط والزوال، ذلك أن بيعة عبدالله بن الزبير، أمير المؤمنين في مكة، قد شاعت في أمصار الدولة ومنها أجناد الشام، باستثناء جند الاردن، معقل قبيلة كلب اليمانية، وفقد الامويون حاضرتهم دمشق لسيطرة الضحاك بن قيس الفهري عليها، موالياً لأبن الزبير.

وبذلك أصبح مصير بني أميه معلقاً بإرادة القبائل الموالية لها لاسيما اليمانية، فسارع الجميع للالتئام في الجابية احد معاقل قبيلة كلب، وعلى الرغم من خطورة الموقف، إلا أن الجدل بقى محتدماً لأربعين ليلة لإفتراق الأهداف والمصالح، حتى استطاعت هذه القبائل فرض مطالبها وتثبيت مكانتها وأمتيازاتها، لئتم الاتفاق على بيعة مروان بن الحكم للخلافة الأموية.

كان لمجريات الجابية واحداثياتها انعكاسات مستدامه على وحدة القبائل الموالية وتماسكها، وفشل الخلافة في إعادة التوازن، ما ولد حالة عدم الأستقرار الأمني والسياسي، ذهب بالخلافة باتجاه الضعف والسقوط بفعل قوى المعارضة.

المصادر

- ١- ابن أبي حديد : أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله (ت ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م).
- شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم (بيروت دار أحياء الكتب العربية، ١٩٥٩-١٩٦٥).
- ٢- ابن الأثير : عزالدین ابو الحسن علي (ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م).
- الكامل في التاريخ (بيروت، دار صادر، ١٩٦٥).
- ٣- ابن اعثم الكوفي : ابو محمد أحمد (ت ٣١٤هـ / ٩٢٦م).
- كتاب الفتوح (الهند، حيدر آباد الذكن، ١٩٦٩).
- ٤- الأصفهاني : علي بن الحسين بن محمد (ت ٢٥٦هـ / ٩٦٦م).
- الأغاني، تحقيق عبدالستار احمد فراج (بيروت، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٠).
- مقاتل الطالبين، تحقيق عبدالستار احمد صقر (بيروت، دار المعرفة، د.ت).
- ٥- البلاذري : احمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ / ٨٩٢م).
- انساب الأشراف، تحقيق إحسان عباس (بيروت، ١٩٧٩).
- ٦- ابو تمام : حبيب بن اوس الطائي (ت ٢٣١هـ / ٨٤٥م).
- نقائص جرير والأخطل، تحقيق انطوان صالحى (بيروت، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٢).
- ٧- خليفة بن خياط : أبو عمرو خليفه بن خياط (ت ٢٤٠هـ / ٨٥٤م).
- تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق اكرم ضياء العمري (النجف، مطبعة الاداب، ١٩٦٧).
- ٨- الدينوري : أبو حنيفة احمد بن داؤد (ت ٢٨٢هـ / ٨٩٥م).
- الأخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر، وجمال الدين الشبال (القاهرة، دار أحياء الكتب، ١٩٦٠).
- ٩- الزبيرى : مصعب بن عبدالله (ت ٢٣٦هـ / ٨٥٠م).
- نسب القریش، تحقيق ليفي بروفنسال (القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٣).
- ١٠- ابن سعد : محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ / ٨٤٤م).
- الطبقات الكبرى (دار صادر، بيروت، ١٩٦٦).
- ١١- السدوسي : مؤرخ بن عمرو (ت ١٩٥هـ / ٨١٠م).
- حذف من نسب قریش، تحقيق صلاح الدين المنجد (القاهرة، دار العروبة، ١٩٦٠).
- ١٢- الطبري : ابو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ / ٩٢٢م).
- تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم (القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٠-١٩٦٩).
- ١٣- ابن الطقطقا : محمد بن علي بن طباطبا (ت ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م).
- الفخري في الأداب السلطانية والاول والاسلامية (بيروت، دار صادر، ١٩٦٥).
- ١٤- ابن عبد ربه : احمد بن محمد الانلسي (ت ٣٢٨هـ / ٩٣٩م).
- العقد الفريد، تحقيق احمد أمين وآخرون (القاهرة، لجنة التأليف، ١٩٦٥).
- ١٥- ابن عذاري : ابو محمد عبدالله بن المراكشي (ت اواخر القرن السادس الهجري).
- البيان المغرب في أخبار الاندلس والمغرب، تحقيق، ج،س كولان، وليفي بروفنسال (بيروت، دار الثقافة، ١٨٥١).
- ١٦- ابن عساكر : علي بن الحسين (ت ٥٧١هـ / ١١٧٥م).
- تهذيب تاريخ دمشق (دمشق، مطبعة روضة الشام، ١٩١٣).
- ١٧- ابن قتيبة : عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ / ٨٨٩م).
- الأمامة والسياسة (القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٦٣).

- ١٨- ابن الكلبي : هشام بن محمد السائب (ت ٢٠٤هـ / ٨١٧م)
 - جمهرة النسب، تحقيق عبد الستار فراخ (الكويت، ١٩٨٣).
 ١٩- الماوردي : علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م).
 - الاحكام السلطانية والولايات الدينية (بيروت، دار الكتب، ١٩٧٨).
 ٢٠- المبرد : محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ / ٨٩٨م).
 - الكامل في الأدب، تحقيق، محمد ابو الفضل ابراهيم (القاهرة، دار النهضة مصر، ١٩٥٦).
 ٢١- المسعودي : علي بن الحسين (٣٤٥هـ / ٩٥٦م).
 - مروج الذهب وجواهر المعادن، تحقيق محمد محي الدين (القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٤٨).
 ٢٢- المنقري : نصر بن مزاحم (ت ٢١٢هـ / ٨٢٧م).
 - وقعة صفين، تحقيق عبد السلام محمد هارون (القاهرة، المؤسسة العربية، ١٩٦٢).
 ٢٣- ياقوت الحموي : شهاب الدين ابو عبدالله (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٨م).
 - معجم البلدان (بيروت، دار صادر، ١٩٥٧).
 ٢٤- اليعقوبي : احمد أبي يعقوب (ت ٢٨٤هـ / ٨٩٧م).
 - تاريخ اليعقوبي (بيروت، دار صادر، ١٩٦٠).
 ٢٥- ابن حجر العسقلاني، ابو الفضل شهاب الدين احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ / ١٤١٨م)، الاصابة في معرفة الصحابة، القاهرة ١٣٢٨هـ.
 ٢٦- الفلقشندي : ابو العباس احمد بن علي (ت ٨٢١هـ / ١٤٤٨م)، معرفة أنساب العرب، (دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٤م).
 ٢٧- الذهبي : شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م)، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام، بيروت، ١٤١٣م).

المراجع

- ١- دكسن : عبد الأمير عبد حسين.
 - الخلافة الأموية (بيروت، دار النهضة، ١٩٧٣)
 ٢- شعبان : محمد عبد الحي.
 - تاريخ صدر الاسلام والدولة الأموية (بيروت، الاهلية للنشر، ١٩٨٣).
 ٣- فلهاوزن : يوليوس
 - تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الاسلام الى نهاية الدولة الاموية ، ترجمة محمد عبدالهادي ابو ريدة (القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة، ١٩٥٨).
 ٤- هشام جعيط :
 - في السيرة النبوية تاريخية العوة المحمدية في مكة، دار الطليعة، ط الاولى، ٢٠٠٧).
 ٥- محمد علي كردعلي :
 - الاسلام والحضارة العربية، (القاهرة ، ١٩٥٩).